جسر

خارطة موقف ٣
من يمسك بالسلطة في سورية؟

مقابلة ٦
قائد إحدى الكتائب لـ «جسر»: هكذا «سرقنا» النفط وأنا مستعد للمحاسبة

الثلاثاء ١٦ نيسان ٢٠١٣ / العدد السادس عشر/ السنة الأولى
سورية أسبوعية مستقلة

تحت أعين الثوار
ثروة سورية النفطية يبددها النظام واللصوص

الحجة «مريم الخليفة» تطهو للمقاتلين والجرحى في الرقة على الحطب
٤

لموقفها المتضامن مع الريف الدمشقي النظام يتفنن بعقاب العاصمة
٨

كيف تخطط لمشروع ناجح؟ جمعية إغاثية طبية نموذجاً
١٠

المعارضة.. الانفصال عن الواقع

عبد الناصر العايد

يوماً بعد يوم تتباعد الشقة بين المعارضة السياسية السورية، والشعب السوري الثائر، ومن سلوكها وتصرفاتها تبدو منفصلة عن الواقع، على النحو الذي كان عليه النظام في بداية الثورة، ونقول مع بداية الثورة، لأن النظام بعد اشتباكه مع المجتمع السوري لسنتين بات خبيراً وقريباً من الواقع بما لا يقاس مع المعارضة السياسية التي أصبحت في واد آخر تماماً. وبينما يعج الداخل السوري، وخاصة المحرر، بمالا يحصى من المشاكل التي تحتاج إلى دراسة وتصرف ما، يبحث الساسة في الكواليس عن مصالحهم الحزبية والشخصية بلا كلل، وفي العلن يعقدون اجتماعات لا تنتهي لتشكيل التشكيلات، وهيكلة الهياكل، أما مثقفو المعارضة، أو مدعوها، فيقيمون المؤتمرات في أفخم في الفنادق ليخرجوا منها بحصيلة من العلاقات العامة، تضاف إلى رصيدهم، ولا شيء سوى ذلك. يقام الآن في استنبول مؤتمر واسع للـ «العدالة الانتقالية» ويتلوه مؤتمر أكثر سعة للـ «السلم الاهلي»، وسبقهما العديد من المؤتمرات وورشات العمل وما إليها، دون أدنى نتيجة ملموسة. لن نردد الكلام الشائع القائل إن منكوبي الداخل أولى بالمبالغ التي تصرف، مع أن الكلام محق وغاية في الوجاهة، فإقامة كل واحد من المدعوين تكلف في الليلة الواحدة مالا يقل عن ثلاثمائة دولار أميركي، وهي تكفي لإقامة أود عائلة لمدة شهر على الأقل. ما سنتكلم عنه هو مفارقة العناوين المطروحة للمشاكل والاحتياجات التي يطرحها الواقع، هناك ما لا يحصى من القضايا السورية التي يجدر بالباحثين والمثقفين أن يبحثوها ويضعوها في إطارها الصحيح، ويقدمون عنها دراسات تفصيلية للساسة والرأي العام السوري. ماذا عن نفط المناطق المحررة المسروق والمهدور؟ ماذا عن احتياجات السكان؟ وأين الدراسات التفصيلية لأزمة التعليم والخدمات؟ ماذا عن العبث الذي طال كافة مرافق الدولة ومؤسساتها بغياب وجود سلطة مركزية، وكيف السبيل إلى استعادة دورها ووظيفتها؟ إن الأموال التي تنفق في هذه المؤتمرات، هي جزء مما قدم للشعب السوري، بسبب ما يعانيه من قتل ودمار، وليس من العدل، ولا من المسؤولية، أن ينفق في بحث قضايا أقل ما يقال فيها إنها ثانوية، ولن تعترضنا إلا على المدين المتوسط والطويل. على المعارضة السورية أن تعرف أن النظام بما استفاده من دروس الاشتباك مع الواقع اليومي للسوريين، بدأ يعمل على استعادة ثقة بعض المجتمعات به، تحديداً الواقعة تحت سيطرته، وخاصة لدى المقارنة بجحيم الحياة في المناطق المحررة التي يفتك بها الفقر والمرض والجهل واستبداد بعض حملة السلاح من راكبي موجة الثورة، وإن سمعة المعارضين وسيرتهم ليست أفضل من سيرة أزلام النظام إلا فيما ندر، وإذا كان يحلو للبعض أن يقول إنه يتحدى أن يجرؤ أحد من مسؤولي النظام على زيارة المناطق المحررة، فإنني أؤكد أن ما من مسؤول في المعارضة قادر على زيارة تلك المناطق أيضاً.

وزارة الكهرباء تسعى لـ «تحقيق العدل» بين المشتركين بقطع الكهرباء عن المتخلّفين

قال وزير الكهرباء، عماد خميس، إن «الحملة التي أطلقتها الوزارة لتطبيق نظام الاستثمار القاضي بقطع التيار الكهربائي عن جميع المشتركين المتخلّفين عن تسديد الذمم المالية المترتبة عليهم، تأتي ضمن خطة الوزارة لتحقيق العدالة بين جميع مشتركي الطاقة الكهربائية، وبذل الجهود لملاحقة المتخلّفين عن تسديد الفواتير»، وذلك بعد انتهاء العمل بالقانون /٢٦/ لعام ٢٠١٢.

وأشار خميس إلى أن عدد المشتركين بالطاقة يصل إلى نحو ٥،٣ مليون نسمة يتوزعون على مختلف المناطق مما يؤدي إلى مواجهة بعض الصعوبات في تحصيل الفواتير، محذراً في وقت السابق جميع المشتركين في المناطق التي تمتنع عن دفع الفواتير بقطع الكهرباء عنهم.

وكان الرئيس بشار الأسد أصدر في نهاية العام الماضي قانوناً أعفى بموجبه المدينين بذمم مالية ناجمة عن استجرار الكهرباء من كامل الفوائد والغرامات إذا بادروا إلى التسديد لغاية يوم ٣١ من شهر آذار عام ٢٠١٣. واعتبر وزير الكهرباء أن تأمين التغذية الكهربائية وضمان استمراريتها «الهاجس الأهم» للوزارة التي تعمل على وضع برنامج متكامل من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة «التخريب». وعاني قطاع الكهرباء من أزمة حادة خلال شهر الشتاء الماضي تمثلت بقطع التيار لأيام وأسابيع عن بعض المناطق، إلا أن الوضع حالياً أصبح أكثر تنظيماً لاعتدال حرارة الجو، وعدم استخدام الكهرباء في التدفئة، حيث أن الوزارة تلجأ للتقنين شتاءً.

هيئة الروابط العلمية والإسلامية تدعو جبهة النصرة إلى التراجع عن مبايعتها للظواهري

حثت هيئة الروابط العلمية والهيئات الإسلامية السورية المعارضة جبهة النصرة على التراجع عن مبايعتها لزعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري، معتبرة أن تلك المبايعة ستفتح الباب أمام تدخلات أجنبية في البلاد وستجلب معارك إلى سورية هي بغنى عنها. وذكرت الهيئة في بيان لها، نشر على موقع "هيئة الشام الإسلامية" إن "إعلان تبعية جبهة النصرة للقاعدة تنظيمياً، وإعلان البيعة للظواهري، فيه محاذير شرعية، ومخاطر من جرّ البلاد والعباد إلى معارك هم في غنى عنها، فضلاً عن إضفاءِ الشرعية على حرب النظام للجماعات المتطرفة كما يزعم". وكان زعيم جبهة النصرة أبو محمد الجولاني قال في تسجل صوتي بثته مواقع الكترونية إن "الجبهة تبايع زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري، وهدفها يتمثل بإقامة دولة إسلامية في سورية".

وبذلك تنصل مما أعلنه زعيم تنظيم القاعدة في العراق أبو بكر البغدادي الذي ذكر أن جبهة النصرة امتداد للقاعدة في العراق. ودعت الهيئة في بيانها إلى أن تتخذ القرارات بالتشاور مع العلماء والمقاتلين على الأرض، كونه "الضامن لتجنيب البلاد والعباد مآسي ونكبات لا يعلم مداها إلا الله"، بحسب الهيئة. بدوره قال الائتلاف الوطني السوري إنه "ينظر بمنتهى الريبة إلى ما نسب إلى جبهة النصرة وعلاقتها بتنظيم القاعدة، معتبراً أن الرسائل والبيانات التي صدرت في الآونة الأخيرة تحمل تصورات وأفكار لا تتوافق مع الحقائق التاريخية والاجتماعية والفكرية للشعب السوري".

٢٥٠ مليون ليرة قيمة تعويضات الدفعة الثانية للـ «المتضررين من الأعمال الإرهابية»

ستصرف خلال الأيام القادمة تعويضات الدفعة الثانية للـ "المتضررين من الأحداث الإرهابية" بحسب محافظة دمشق، ويقدر عددهم بألف وأربعمئة متضرر، وتبلغ قيمة تلك التعويضات ٢٥٠ مليون ل.س في مختلف مناطق دمشق. وبينت المحافظة أنها رفعت لوزارة الإدارة المحلية قائمة بـ٢١٦ سيارة مدمرة ومحروقة عائدة للمتضررين، تعد خاضعة للاستبدال ولا يمكن إجراء أي إصلاح عليها، وذلك عملاً بكتاب وزارة الإدارة المحلية رقم ١٢٣٨، المتضمن رفع قوائم بالمتضررين وجداول تفصيلية تتضمن بيانات بالسيارات المدمرة بشكل كامل، للنظر فيها وإقرار ما يلزم بشأنها، مع الإشارة إلى أنه يجرى العمل أيضاً من قبل المحافظة على وضع تقديرات خاصة بسيارات الأشخاص المتضررة والقابلة للإصلاح. وسيتم تحويل المبلغ من حساب وزارة الإدارة المحلية إلى حساب محافظة دمشق لدى المصرف المركزي ليوزع للمتضررين، بموجب شيك مصدق أصولاً يُصرف بشكل شخصي أو وفق توكيل نظامي. وترفع خلال أيام قليلة جداول المرحلة الثالثة للمتضررين وعددهم ١٦٢٧ بمبلغ يقارب المرحلة الثانية سيصرف بعد نحو شهر. وتقدر قيمة تعويضات المراحل الثلاث بحوالي ٥٥٠ مليون ل.س، بعد أن صرف خلال المرحلة الأولى ٤٠ مليون ل.س على نحو ٥٠٠ متضرر.

من يمسك بالسلطة في سورية؟

فجأة تحولت سورية من بلد يقبض عليه النظام بيد من حديد، قوامها الأساسي سلطة أمنية طائفية، إلى بلد تتنازعه عشرات الأطراف، ولكل منها خلفيتها ومرجعيتها، ولا يشكل النظام سوى فصيل من الفصائل المتصارعة هناك، قد يكون الأقوى حتى الآن لكنه لم يعد الوحيد، لا الآن ولا في المستقبل.

بعد عامين من الثورة الشعبية الشاملة، تساقطت عن النظام معظم قشوره التي كانت تبديه أكبر حجماً وقوةً، فمن أكذوبة الممانعة والمقاومة، حيث وجه إلى شعبه الأسلحة التي لم يوجهها يوماً إلى من يدعي مقاومته، إلى أسطورة قوة أجهزته الأمنية التي أغرقها في شبر ماء بضعة أطفال من درعا، إلى قوته العسكرية التي تهاوت تحت ضربات ثوار لا يملكون سوى كميات محدودة من الأسلحة الفردية، تمكنوا من خلالها اغتنام أسلحته الثقيلة التي ظهر جلياً أن ضباطه وجنوده لا يحسنون استخدامها، وانتهاء بخديعة حماية الأقليات، التي باتت على وعي بأنه يحمي نفسه بها ولا يحميها إطلاقاً.

لكن الموضوعية والدقة تقتضي منا الاعتراف، أن النظام الذي ترك لإيران وروسيا مهمة إدارة أزمته الدولية، وانصرف كلياً لمحاولة وأد الثورة والقضاء عليها، قد تعلم الكثير من صراعه مع الشعب السوري، ولو أن الزمن عاد به سنتين لتصرف بطريقة مختلفة، لكن بما أن التاريخ لا يعود إلى الوراء، فهو سيمضي في الطريق الذي اختطه لنفسه حتى النهاية، لكننا نستطيع أن نتوقع أن يصنع لنفسه خاتمة أقل مأساوية مما كان متوقعاً له، بفضل تجربته ووعيه المتأخر، إلا أن مسار الأحداث النهائي لن يتأثر كثيراً بذلك.

في الداخل السوري أيضاً هناك سلطة لما يدعى بالجيش الحر، وهذا ليس تنظيماً مركزياً موحداً، بل مجموعة كبيرة جداً من الكتائب والألوية، يقودها عسكريون منشقون وثوار مدنيون، تتميز هذه القوات بتبني الخط الوطني الذي يدعو إلى إقامة دولة ديمقراطية، وبعلاقات وطيدة مع المعارضة السياسية في الخارج، وبعض القوى الإقليمية والدولية، والجميع ينظر إليه بوصفه القوة الضامنة للمرحلة الانتقالية بعد سقوط النظام.

لكن مشاكل بنيوية وأخرى خارجية تهدد هذه الفرضية اليوم، فكتائب الجيش الحر هي حتى الآن أشبه بالميليشيات، فالتراتبية العسكرية التي هي صلب الانضباط العسكري مفقودة تماماً، وقد نجد ضابطاً برتبة عالية يخضع لسلطة ضابط شاب أحدث منه بكثير لأسباب عديدة، أو أن كليهما يخضعان لإمرة مدني بلا أي حظ من التعليم عموماً. أيضاً ما تزال تلك التشكيلات عاجزة عن إيجاد صيغة لقيادة مشتركة أو موحدة لها، وهي تعمل من تلقاء نفسها ولا سلطة لأحد عليها إلا نظرياً، من قبل هيئة الأركان أو القيادة المشتركة، فتلك القيادات لا تملك بيدها كافة مقدرات تلك الكتائب، وبالتالي لا تملك الأمر والنهي عليها، والسبب الأساسي في ذلك هو امتداد اليد الإقليمية والدولية إلى معظم تلك التشكيلات من تحت الطاولة، لخلق قوة موالية لها داخل البلاد، وهو ما يجعل توجهات وولاءات تلك الكتائب متوزعة ومتخالفة تبعاً لجهة التمويل والدعم.

في الداخل السوري أيضاً هناك حضور قوي للقوى الإسلامية، وهي تنقسم إلى قسمين: الأول عقائدي يريد السيطرة على الأرض والسكان لإقامة إمارة أو دولة إسلامية بالقوة، دون النظر إلى أي اعتبارات سياسية، وعلى رأسها جبهة النصرة وتنظيم جديد يدعى حركة طالبان الإسلامية، وأخرى تسعى إلى استمالة السكان مع الاحتفاظ بالقوة العسكرية، تمهيداً لخوض غمار الحياة السياسية لاحقاً، مثل أحرار الشام وجبهة الأصالة والتنمية.

ويبدو أن النجاح سيحالف هذا النوع من التشكيلات المقبولة سياسياً، خاصة بالنظر إلى ما تقوم به على أرض الواقع من تنظيم لصفوفها من ناحية، ومن دقة في سلوكها مع السكان المدنيين، الذين تحاول قدر الإمكان عدم إشعارهم بسلطتها المباشرة. بينما يكتنف الغموض، وربما المأساوية، مصير القوى الساعية إلى فرض الدولة الإسلامية، نظراً إلى حجم العداء الذي تكنه لها القوى الدولية، وإلى صعوبة فرض أجندتها في المجتمع السوري المتعدد منذ الأزل، ثقافياً ودينياً.

في الداخل السوري أيضا ثمة الكثير من القوى التي تشكلت وهي تعرف مالا تريده، وهو بقاء النظام، لكنها لا تعرف ما تريد بالضبط.

بعض هذه الكتائب التحق بجهات تعرف ما تريد، كالجيش الحر والقوى الإسلامية بصنفيها، وبعضها ارتبط بقوى خارجية تموله وتدعمه، وبعضها راح يتمركز حول ولاء أو انتماء محلي، ديني أو قومي أو عشائري، مثل كتائب القوات الكردية أو الكتائب التركمانية والدرزية أو تلك المنبثقة من بعض القبائل العربية، عشائري على وجه الخصوص، ليبدو في النهاية بمثابة الممثل أو النائب عن المناطق أو الجماعات أو المكونات المحلية.

وفي سورية اليوم، طبقة تطفو فوق كافة هذه القوى، لا يمكن قياس قوتها أو سلطتها على الأرض، لأنها نوع من القوة الناعمة أو الخفية، التي تمارس سلطتها دون ضجيج

أو رغبة في الظهور، وهي على عدة أنواع وصور، أحدها سلطة تجار الحرب الذين يتحكمون بسوق السلاح في سورية، وثانيها سلطة الإعلاميين الذين يصوغون «الحقيقة» السورية ويقدمونها للرأي العام، وثالثها سلطة أمنية استخباراتية، تابعة من ناحية ما لجهة استخباراتية دولية أو إقليمية، لكن لديها استقلالية الوكيل في الداخل السوري، وجميع هذه القوى الخفية تؤثر بشدة على القوى المنظورة، ابتداءً من النظام وانتهاءً بالميليشيات القبلية الصغيرة.

ما الموقف الآن؟

إن عملية «ململمة» كل هذه الفوضى السورية ليست مستحيلة، لكنها ستحتاج إلى زمن قد يمتد لعقد من الزمن، وحتى في حال زالت جميعها لصالح سلطة وطنية جامعة، فإن كل واحدة منها ستترك ندبة في مستقبل سورية لا يمكن إخفاؤها، وخشبة النجاة من هذا الطوفان السلطوي في سورية تتمثل ببساطة بالتمسك بشعار الثورة الأول، الذي مهما تصاعدت وتيرة الأحداث فلا بد أن تعود لتستقر عنده، إن شعار «**الله سوريا حرية وبس**» الذي يعني في المجاز السياسي احترام الإسلام كمعتقد روحي لأغلبية السوريين، مع النزعة الوطنية التي لا مراء فيها، مع الرغبة الحازمة بالتحول إلى نظام سياسي أكثر ديمقراطيةً واحتراماً لكرامة الإنسان، هو الوصفة الناجعة لمداواة الجرح الذي أحدثه خيار المواجهة الدامية، الذي جرّ النظام مختلف مكونات الشعب السوري إلى غماره.

لـ «جهادها في سبيل الله» طعم مختلف

الحجة «مريم الخليفة» تطهو للمقاتلين والجرحى في الرقة على الحطب

محمود الدرويش

في مطبخها المتواضع الذي لا يحوي حتى جرة غاز كانت تعد الطعام، على موقد وحطب وباستخدام بعض الأدوات القديمة، تخرج بين الحين والآخر إلى بستان مجاور فيه خضروات لجلب مستلزمات «الطبخة»، وعند علمها أن هناك «إعلام» يود مقابلتها، نظرت بثبات لتقول «أنا لا أخاف إلا من الله وحده».

الحجة مريم الخليفة (٦٠عام) أو كما تحب أن ينادوها الحجة خليفة، بإمكانياتها الفردية المتواضعة وفقر حالها، أخذت على عاتقها مهمة إعداد طعام مقاتلي الجيش الحر والجرحى في المشفى الميداني بالطبقة.

تطوعت الحجة خليفة في هذا العمل عندما شاهدت شاباً عشرينياً مقتولاً قرب فرع الأمن الجوي في مدينة الطبقة، فلفته بعباءتها، ونادت بعض المقاتلين لدفنه، وعند ذلك شعرت أنه من واجبها ألا تبقى مكتوفة اليدين، ويجب أن تقدم شيئاً لدعم الثورة، بحسب تعبيرها.

يقول المتطوع في المشفى الميداني أسعد ابراهيم «باشرت الحجة بالعمل بشكل فردي وعلى نفقتها الخاصة، فبدأت بالطهي للمشفى الميداني»، ويضيف «عندما بدأت الحجة بجلب الطعام لنا اعترضنا على عملها كونها فقيرة الحال، ولكنها أصرت على ذلك، فبتنا نرسل لها المعونات التي كنّا نتلقاها لتقوم بتحضيرها».

الحجة خليفة ليست وحدها من تطوع في العمل (بعد حصولها على موافقة زوجها)، فثلاثة من أبنائها يعملون أيضاً بشكل طوعي في المشفى الميداني الوحيد بالطبقة، وتوصيهم دائماً بالقول «لا تمدوا أيديكم على أموال الثورة مهما كلف الثمن، فعملنا كله في سبيل الله».

تقوم الحجة بالطبخ على سخانة كهرباء (عند توفرها)، وتستعين بالحطب في بعض الأحيان نظراً لعدم توفر مادة الغاز، كما تملك بستاناً صغيراً تزرع فيه بعض الخضروات والنباتات لتستخدمها عند الطهي.

ورغم أن عملها قد لاقى قبولاً من قبل المقاتلين إلا أنها تصر دائماً على أن تقوم بجولة على المراكز التي تطهو لها كل فترة، لتسأل عن جودة الطعام، قائلة «يا ولادي خاف أكلي ما عما يعجبكم» فتطمئن عندما تسمعهم يشكرون ويحمدون، وباتت الآن تتعامل مع فرق من الهلال الأحمر وبعض الكتائب الذين يزودونها بالمواد اللازمة. تتحدث الحجة خليفة عن الأيام العصيبة التي تمر بها الطبقة حيث تقوم قوات النظام بقصف المدينة بالطيران الحربي وبالمدفعية المتمركزة في مطار الطبقة العسكري فتقول «في كل صلاة لي أدعو الله تعالى أن ينصر مقاتلي الجيش الحر على قوات النظام، التي ظلمتنا كثيراً، وقتلت الكثير من أبنائنا».

رغم جميع الصعاب التي تتعرض لها المدينة إلا أن الحجة خليفة مستمرة بعملها التطوعي، ولم تغادر منزلها، فهي تعتبر هذا العمل «نوع من أنواع الجهاد في سبيل الله وخدمة لهذا الوطن»، وتعبر عن أملها ويقينها بأن النصر قادم لا محالة.

بإمكانيات بسيطة ومما توفره لها الطبيعة تقوم الحجة خليفة بطهي الطعام لمقاتلي الجيش الحر والمصابين في المشفى الميداني بالطبقة

الجبهة الوطنية التقدمية: بقايا أحزاب في خدمة البعث

سلسلة يكتبها عضو مجلس الشعب المنشق عماد غليون

لم تكد البلاد تنال استقلالها عن فرنسا، وتبدأ بممارسة الديمقراطية والسيادة حتى تعرضت لانتكاسة كبيرة عبر سلسلة من الانقلابات المتتالية، بدأت مع انقلاب حسني الزعيم ١٩٤٩، وانتهت مع زوال حكم الشيشكلي عام ١٩٥٤، لتبدأ أفضل حقبة ديمقراطية مرت بها البلاد، حيث جرت فيها انتخابات نيابية نزيهة وشفافة تتوافق مع أرقى المعايير الحديثة، وانتهت هذه المرحلة بإعلان الوحدة مع مصر عام ١٩٥٨، حيث منع النشاط الحزبي خلالها وتعطلت الحياة السياسية، ورغم الانفصال عام ١٩٦١ إلا أن الحياة السياسية بقيت راكدة، وجاء انقلاب آذار ١٩٦٣ ليقضي على أي أمل بإعادة إنعاش الحياة الديمقراطية في البلاد، وبالعكس فقد جاء الحكم البعثي منذ ذلك الوقت ليجعل البلاد تعيش عقوداً من التصحر السياسي القاتل، والذي لم تتخلص من نتائجه بسهولة، فظهر تأثير ذلك خلال حراك الثورة السورية، بعدم إفراز قيادات سياسية منظمة، الأمر الذي جعل من الصعب تمثيل الثورة السورية، والتعبير عن مطالبها بالشكل الأفضل من خلال الناشطين الشباب، وجعل المعارضة السياسية في الخارج تعيش حالة من الاختلاف والتخبط المستمر دون توحيد صفوفها ورؤيتها .

عمد حافظ الأسد لإحكام سيطرته على البلاد، عبر إيجاد نوع من الاستقرار الشكلي المسنود بقبضة أمنية حديدية، ومن ضمن ذلك سعى لإيجاد إطار سياسي جديد يضم الأحزاب السياسية في البلاد، تحت مسمى الجبهة الوطنية التقدمية، وبقيادة حزب البعث الذي أصبح الحزب القائد في الدولة والمجتمع، ويقود جبهة وطنية تقدمية وفق نص دستور البلاد. وأصبح النشاط الحزبي المتاح قانونياً عبر أحزاب الجبهة فقط، ورغم أن المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث عام ٢٠٠٥ أوصى بإصدار قانون للأحزاب السياسية إلا أن ذلك بقي حبراً على ورق، ولم يصدر قانون أحزاب إلا بعد اندلاع الثورة السورية في الوقت الذي لم يعد أحد ينتظر صدوره، بانتظار سقوط النظام وإقامة نظام ديمقراطي حقيقي في البلاد .

تشكلت الجبهة الوطنية عند تأسيسها عام ١٩٧٢ من حزب البعث وأربعة أحزاب أخرى هي الحزب الشيوعي السوري وحركة الاشتراكيين العرب والاتحاد الاشتراكي العربي والحزب الوحدوي الاشتراكي. الحزب الشيوعي له إيديولوجيا ماركسية بعيدة عن الايديولوجيا القومية الاشتراكية للأحزاب الأخرى، وتمثل حركة الاشتراكيين العرب جزءاً من حزب البعث قبل الوحدة، والحزبان الآخران من بقايا الناصرية في البلاد، ودخلت هذه الأحزاب في صراعات داخلية زادت من ضعفها وتشرذمها، بسبب تدخل قيادة الجبهة وأجهزة الأمن في نشاطاتها، وبدأت موجة من الانشقاقات في صفوفها، مما أدى لتحول كل حزب إلى حزبين، وتحت ذريعة وجود ممثل لكل حزب في القيادة المركزية للجبهة تم الاعتراف بوجود أحزاب الجبهة وانشقاقاتها، مما زاد في ضعف هذه الأحزاب وتبعيتها لقيادة الجبهة وأجهزة الأمن التي أعطتها شرعيتها، ومع ذلك استمر النظام في استغلال هذه الأحزاب الكثيرة للادعاء بوجود حياة حزبية وسياسية في البلاد، وربما يكون ذلك من أسوأ الأدوار التي لعبتها الجبهة بشكل غير مباشر، حيث شكلت غطاءاً شرعياً لاستفراد حزب البعث بحكم البلاد، ولكن مع استمرار تراجع دورها وهزالته داخلياً وخارجياً، ولعجزها عن العمل السياسي الفعلي، وبسبب أجواء الانفتاح بعد سقوط الأنظمة الشمولية، قام بشار الأسد بإجراءات شكلية لتفعيل عمل أحزاب الجبهة، وأصبح يعقد مؤتمراً سنوياً لقيادات الجبهة لا يتمخض عنه شيء، وتم تعديل ميثاق الجبهة عام ٢٠٠٦ ليسمح بإصدار صحف خاصة لأحزاب الجبهة، كما سمح لها بممارسة النشاط الحزبي في صفوف الطلبة لأول مرة، وتم توسيع الجبهة لتضم الحزب السوري القومي الاجتماعي مع أن مبادئ الحزب تحمل تناقضاً مع ميثاق الجبهة من ناحية الأهداف القومية، ولكن كل هذه الإجراءات لم تنفع بشيء لتفعيل عمل الأحزاب، بعد أن فقدت كل رصيد شعبي بسبب ارتهانها لحزب البعث، وتنفيذها لما يطلب منها، وتبرير أي سياسة اقتصادية أو اجتماعية يريد البعث فرضها وتطبيقها في البلاد، وشكلت تبعية الأحزاب الجبهوية للبعث علامة فارقة وسمت بها، ولم تنفعها بعض المواقف لتبييض صورتها الملطخة في أذهان الناس.

مع إطلالة الربيع العربي، اجتمعت القيادة المركزية للجبهة بحضور فاروق الشرع حيث شرح للحضور بأن رياح التغيير والربيع العربي قادمة بلا شك ولا يمكن تجاهلها، ولكن مع اندلاع الثورة السورية رفض النظام التعاطي مع مطالب الشارع الثائر، وشاركت أحزاب الجبهة عبر صحفها ومواقفها في الترويج والتبرير كالعادة لأي شيء يقوم به النظام، ولو كان قتل الشعب، فبعد شهر من انطلاق الثورة، اقترحتُ على غسان عثمان أمين عام حزب العهد الوطني، وكنتُ عضواً في المكتب السياسي للحزب، إطلاق المبادرة الوطنية للحوار، وعندما سأل القيادة قالوا له إن كل شيء سينتهي في ١٥ أيار ٢٠١١ لأنه تمت السيطرة على ٨٥ ٪ من بؤر التوتر، ولما طلبت منه إصدار بيان استنكار لما يقوم به الأمن، رفض ذلك، وأصدر بياناً يتحدث عن أعمال شغب وإرهاب، وعندما قدمتُ استقالتي من الحزب تمت المماطلة فيها، ومساومتي عليها وتهديدي بها، وتحت إصراري تم إصدار قرار بفصلي من الحزب بسبب مواقفي السياسية، وتم إبلاغ ذلك للجهات

الرسمية بعدم مسؤولية الحزب عن سلوكي السياسي، وأصبح واضحاً ارتهان قيادات الجبهة والتزامها بسلوك النظام القمعي القاتل تجاه الشعب، ويظهر ذلك من خلال الصحف الجبهوية وبيانات الأحزاب، وتتحمل القيادات الجبهوية مسؤولية معنوية وأخلاقية عن سلوك النظام، وإذا كانت أحزاب الجبهة أصلاً غير فاعلة أو مؤثرة، فقد ازداد ذلك أكثر مع مغادرة الكثير من كوادرها القليلة أصلاً وانضمامها إلى صفوف الثورة، ولم يبق في صفوفها سوى المنتفعين أو الباحثين عن منفعة رخيصة ستكون تكلفتها غالية عليهم بلا شك.

قائد إحدى الكتائب في دير الزور لـ «جسر»: هكذا «سرقنا» النفط وأنا مستعد للمحاسبة

بعض «كتائب النفط» بلغت عائداتها أكثر من مليار ليرة جرّاء بيع النفط

خاص/ جسر

تقوم الكثير من الكتائب «المنتسبة» إلى الجيش الحر في دير الزور، باستخراج النفط وبيعه، لكن غموضاً متعمداً، وتشدداً أمنياً كبيراً، جعل من مهمة معرفة تفاصيل الموضوع أمراً صعباً للغاية.

«أبو خالد»، وهو قائد كتيبة صغيرة في الجيش الحر، (من أوائل معتقلي الثورة، ودام اعتقاله ستة أشهر)، وافق على نشر ما لديه من معلومات، فهو ممن قاموا باستخراج النفط وبيعه، ولديه معلومات من زملاء له في الجيش الحر عن مجمل عمليات الاستخراج والاتجار بالنفط في عموم منطقة دير الزور.

ما الذي حدث ليحرف مساركم عن القتال ضد النظام؟

قامت كتيبتنا المؤلفة من خمسة وأربعين ثائراً باقتحام كتيبة تابعة للنظام بعد حصار دام ثمانية عشر يوماً، وكلفتنا تلك العملية نحو سبعة ملايين ليرة سورية ثمناً للذخائر، أكثر من نصفها ديون لتجار السلاح، الذين وعدناهم بتسليمهم جزء من الغنائم بعد اقتحام الكتيبة، وعند اقتحامنا الكتيبة استشهد أحد الثوار، فقمنا جميعاً بنقله إلى ذويه، والمشاركة في تشييعه، وعندما عدنا إلى الكتيبة التي حررناها، وجدنا أن جنود كتائب أخرى كانت تقاتل في الجوار قد نهبت كل ما استولينا عليه من أسلحة وذخائر.

هل هذا ما دفعكم لسرقة النفط وتسديد ديونكم؟

نعم، فقد طلبنا وساطة بعض الكتائب لاستعادة جزء من الذخائر، ولم تنجح تلك الوساطة إلا باستعادة جزء منها، وفي تلك الأثناء سمعنا أن خطاً للنفط، يمر في البادية المحاذية لمنطقة عملنا، مازال يضخ النفط للنظام، وأن كتائب أخرى تحمي الخط ومحطة لرفع الضغط وإصلاح الأعطال، بمقابل مادي تحصل عليه من النظام.

عندما سمعت الخبر «دمي غلى»، نحن نقدم الشهداء ونتحمل الديون، بينما يقوم إخوتنا بتغذية من نقاتل بالنفط مقابل أجور بخسة.

ما الذي فعلتموه حين ذلك؟

توجهت مع أفراد الكتيبة وحفرنا حيث يمر خط النفط، فوجدنا أنبوباً معدنياً بقطر برميل كبير، أطلقنا عليه طلقة رشاش، فخرج النفط منه بارتفاع سبعة أمتار، الأمر الذي أكد لنا أن النفط يضخ فيه بالفعل، وبدأنا بتفخيخه لنسفه، لكن منظر البركة التي تكونت من ثقب الأنبوب بسرعة كبيرة، أدى إلى ظهور آراء جديدة بين الثوار، فمنهم من قال إن تفجير الأنبوب وإشتعال ما يحويه من نفط مضغوط سيؤدي إلى كارثة بيئية في المنطقة، ومنهم من وجد أن حرق كل تلك الكمية أمر خاطئ، وبدأ الجميع بتفكير بحل، واستقر الرأي على أن نكتفي بثقب الأنبوب وبيع ما يخرج منه، وسداد ما علينا من ديون، فالمعلومات التي لدينا تؤكد أن النظام يوقف الضخ فوراً في الخط الذي تتم سرقة النفط منه، لكن هذا الأمر كان يقتضي أن نواجه الألوية والكتائب التي تحرس الأنبوب، واتفقنا على مواجهتهم أي تكن العواقب.

هل بالفعل اصطدمتم مع تلك الألوية؟

لا مجرد تهديدات، فقد جاءنا على الفور مجموعة يقودها أحد كبار مجرمي المنطقة، وهو غير منتم إلى الجيش الحر، ويتكنّى باسم أحد أبطال مسلسلات الجريمة التركية، فهددنا، لكننا واجهنا تهديده بتهديد، ثم عرض علينا مبلغ عشرة ملايين ليرة سورية شهرياً، مقابل أن نشاركهم في حماية الأنبوب لكننا رفضنا العرض، فغادر المكان وهو يتوعد. سمعنا بعد فترة أن تلك الكتائب التي تحمي الأنبوب اجتمعت للهجوم علينا، ولكن لاعتبارات عشائرية تم التخلي عن الفكرة، وانسحبت تلك الألوية من حماية الأنبوب سراً، خوفاً من الحساب والمعاقبة لاحقاً.

لمن كنتم تبيعون النفط المسروق؟ وما الثمن؟

إلى أبناء المنطقة، فمعظمهم يمتلكون قرّازات بدائية لتكرير النفط، ويقومون ببيعه بعد ذلك لأصحاب الآليات والمشاريع الزراعية، وكنا نبيعهم البرميل بخمسمئة ليرة سورية.

ماذا فعلتم بالأموال التي حصلتم عليها؟

بعنا نفط بقيمة سبعة ملايين ليرة سورية ومائة ألف، قبل أن يتوقف الضخ ويجف الأنبوب، وقد منحنا كل فرد من أفراد الكتيبة ألفي ليرة سورية، أما بقية المبلغ فقد سددنا به الديون المترتبة علينا، وقمنا بشراء ذخيرة وأسلحة جديدة بما تبقى.

هل لديكم معلومات حول كتائب ما زالت تحمي خطوط نقل النفط لضمانة وصوله للنظام؟

لدينا معلومات مؤكدة، أن بعض الألوية والكتائب التي صار اسمها الآن «كتائب النفط»، قد بلغت عائداتها من البيع أكثر من مليار ليرة سورية، وهي تشتري بجزء من هذا المبلغ سلاح لتحمي نفسها به في حال حاول أحد ما محاسبتها، لكن كل شيء حول هذا الموضوع موثق، وسيأتي يوم الحساب.

هل لديك ما تقوله لتلك الكتائب؟

أقول هذه سرقة، أنا اعترف بالخطأ الذي ارتكبته، ومستعد للمحاسبة ولدخول السجن في سورية الحرة، فعندما كنت أعاني في الزنازين لم أكن أفكر سوى بمحاربة النظام وإسقاطه، ونفط العالم كله لا يعادل إهانة واحدة تعرضت لها، أو عذاب ليلة في أقبية التعذيب، وأعتقد أن كل من يقوم بهذا العمل يسرق مال الشعب السوري، ويسرق مستقبله، ويخون دم الشهداء والمعذبين، ولا بد أن يأتي يوم لمحاسبة الجميع.

النظام والأحزاب الكردية واللصوص يتقاسمون نفط الحسكة والجيش الحر يحاول منعهم

بَسار زيدو

يتناقل السوريون فيما بينهم عبارة شهيرة عن رئيس مجلس الشعب، في معرض رده على أحد أعضاء المجلس بعد أن استفسرَ الأخير عن جهة صرف الكميات الكبيرة من نفط، فأجابه رئيس المجلس «لا تقلقوا فالنفط في أيدٍ أمينة».

وباندلاع الثورة ما زال هذا السؤال مطروح، ولم يتم الحصول على إجابة دقيقة عنه، فمعلومات تتردد عن قيام كتائب بحماية خطوط النفط لضمان وصوله للنظام مقابل المال وأخرى تتحدث عن تهريب النفط وبيعه من قبل من استغل الثورة، حتى أن الائتلاف الوطني وأصحاب القرار لم يقدموا معلومات دقيقة تعكس واقع هذا القطاع، ولم يطرحوا خططاً لآلية إدارته بعد.

التحرير فتح السجلات

أعلن عضو الائتلاف الوطني السوري مصطفى نواف العلي، أن ٩٠٪ من آبار النفط والغاز هي تحت أيدي الثوار، مشيراً إلى أن كامل الآبار في محافظة الرقة تحت سيطرة قوى المعارضة.

وتحدث القائد الميداني أبو أحمد لـ «جسر» عن الأولويات التي تعمل لأجلها الكتائب التابعة للجيش الحر في الحسكة قائلاً إن «قطع هذا الشريان الاقتصادي الضخم، المتمثّل بإنتاج حقول محافظة الحسكة من النفط، عن النظام هو من أهم الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها، المهمة صعبة بكل تأكيد خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الخطوات الانتقامية التي قد يلجأ إليها النظام مثل إيقاف رواتب الموظفين، إلا أن قطع إمداد آلة القتل الأسدية وبالتالي شلّ أو حتى إبطاء تحركها وتنقلها بين المدن السورية، يعتبر الأهم بالنسبة إلينا من قطع راتب، أو فصل موظف في الوقت الحالي».

وكانت كتائب تابعة للجيش الحر، لم تتمكن «جسر» من تحديد هويتها على وجه الدقة، قد لجأت مؤخّراً إلى إعطاب الخطوط الضخمة التي تحمل النفط من الآبار التابعة لمديرية حقول الحسكة، إلى مصفاتي بانياس وحمص، وذلك عن طريق إغلاق الصمامات في منطقة تل حميس، والتي تسيطر عليها تلك الكتائب، وطمرها بكميات هائلة من التراب، كي تمنع عمليات النهب التي تتعرض لها هذه الخطوط أيضاً.

تكرير بدائي

كما انتشرت بين الأهالي ظاهرة وصفها خبراء بـ«الخطيرة»، وتتمثل بعملية تكرير بدائية يلجأ إليها الأهالي الذين يعيشون بالقرب من محيط مرور الخطوط الناقلة للنفط في الشمال والشمال الشرقي من البلاد، حيث صمموا مايدعى «فرّازات نفط» وهي وعاء معدني كبير مثل البرميل، يوضع فيه النفط الخام، ويتم تسخينه بواسطة إحراق النفط أيضاً، ليتم نتيجة ذلك انفصال مكونات النفط، إلى المشتقات الأولية من نفط وبنزين وغيره، لكن درجة نقاء هذه المشتقات منخفضة جداً، وفيها تراكيز عالية من الرصاص السام، إضافة إلى الاشعاعات العالية، وكل ذلك يشكل سبباً للعديد من الأمراض الخطيرة كالتيفوئيد والسرطان.

وكان عضو الائتلاف الوطني مصطفى العلي أكد أنه تمت دعوة قيادة الائتلاف لإدارة قطاع النفط بالشكل الصحيح للاستفادة منه بالشكل الأمثل، لافتاً إلى أن الأمر ممكن حالياً إذا اتخذ قرار بشأنه.

حزب الـ «PYD» يتأهب للانقضاض على نفط الشمال

وكشف لـ «جسر» أحد أعضاء المجلس الوطني الكردي، طلب عدم ذكر اسمه، أنه لا توجد قرارات على مستوى الهيئة التنفيذية للمجلس أو حتى الهيئة الكردية العليا، بإيقاف استخراج النفط أو إيقاف عملية الضخ إلى مصافي النظام.

ووجّه مهندس الحفر والناشط السياسي هفال عيسى انتقادات لاذعة إلى المجلسين الكرديّين داعياً إيّاهما إلى التحرك السريع بإصدار قرار رسمي يوقف تدفّق النفط إلى النظام من المنطقة الشمالية الخاضعة لسيطرة القوات الكردية، والذي يستخدمه في تمويل حملاته العسكرية ضد الشعب.

وكان الناطق الرسمي باسم الهيئة الكردية العليا أحمد سليمان قد صرّح مسبقاً لوسائل الإعلام بأن «جميع الآبار متوقفة الآن».

الأمر الذي يؤكده المهندس عمر (العامل في حقل رميلان) بقوله إن «كان ثمة بئر يعمل الآن، فهو فقط لإنتاج الغاز المنزلي لا غير»، مشيراً في الوقت ذاته أن التوقف اضطراري، وسيستأنف لاحقاً.

وبالتوازي مع خطة النظام بتسليم أغلب المدن والبلدات الواقعة في شمال شرق سورية إلى قوات «PYD»، واستكمالاً لإستراتيجيته الرامية إلى قطع الطريق أمام الجيش الحر لدخول هذه المناطق فقد تنازل للقوات الكردية المذكورة عن عملية حراسة الآبار النفطية في محيط المدن المسلّمة (مدن ذات غالبية كردية)، بموجب عقود حراسة بالتراضي بين ممثلين عن حزب «PYD» من جهة ووزارة النفط والمديرية العامة لحقول الحسكة وبإشراف فرع الأمن العسكري في المحافظة من جهة ثانية، وذلك وفقاً لوثائق ومراسلات سرية بين الجهتين تمكنت «جسر» من الحصول على نسخ منها وستقوم بنشرها على صفحتها في «فيس بوك».

وكان حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) الذي أدرج العملية السابقة في إطار حملة تحرير شاملة يقوم بها في المناطق الكردية لـ «حماية ممتلكات المواطنين ومنشآتهم»، كان قد لجأ مؤخّراً إلى جلب مصفاة صغيرة إلى منطقة رميلان النفطية، في خطوة يصفها المهندس عمر بـ «غير الصائبة» مبدياً امتعاضه من تصرف الحزب كسلطة في هذه المنطقة قائلاً «هذه الخطة لا تجدي نفعاً مقارنة بالخسائر وكمية الهدر التي تصيب الانتاج جراء هذا

التكرير الخاطئ والبدائي». وعن الطريقة المثلى لاستثمار النفط المستخرج من حقول الحسكة يقول المهندس عمر «باعتقادي أفضل ما نستطيع القيام به حالياً، هو حماية الآبار المنتجة من التخريب والسطو، وضخ البترول إلى دول الجوار مقابل نسبة جيدة من الأرباح للمنطقة».

وذكرتْ مصادر مدنية قريبة من الحزب أن «PYD» يقوم الآن بتشغيل مصفاة واحدة من أصل أربعة اشتراها من إيران مطلع العام الجاري.

وعن قدرة هذه المصفاة يقول فنيُّ الحفر في حقول رميلان وائل كَلو إن «طاقة الإنتاج تتراوح بين أربعين وخمسين متر مكعب من مادة المازوت أي ما يعادل ٢٥ ألف لتر يومياً، ويقوم الحزب ببيع الإنتاج إلى شركة سادكوب الحكومية المسؤولة عن عملية توزيع المحروقات في المحافظة».

والجدير بالذكر أن المناطق المحيطة بالآبار النفطية، ونتيجة تعرض الأهالي مباشرة للغازات السامة المنبعثة منه، تحصل بموجب اتفاقات وأعراف دولية على حصة كبيرة من الأرباح بسبب تحملها لأخطار الاستخراج، كما يقول الفني والناشط المدني نضال قجو في حديثه لـ «جسر»: كانت الحكومة تتعمد إلحاق الأذى بممتلكات الأهالي عند الاستكشاف والحفر، حتى الشركات العاملة لم تكن تراعي أصول الحفر، فالإهمال والاستهتار بأرواح وممتلكات الناس كان عنوان عملها، الأمر الذي جعل من هذه النعمة، نقمة على الدوام بكل معنى الكلمة على المنطقة.

بسبب موقفها المؤيد للثورة والمتضامن مع ريفها الثائر

النظام يتفنن بعقاب العاصمة

أحمد العربي/ دمشق

بعد أن اتسعت رقعة المناطق المحررة في ريف دمشق، وعجز النظام عن استعادة أي منها، تحول جل اهتمامه إلى دمشق العاصمة محاولاً منع وقوعها بأيدي الثوار بشتى السبل وإبعاد سكانها قدر الإمكان عن الانخراط بالثورة، فأعلنها منطقة عسكرية، تعج بالحواجز والمظاهر المسلحة، منهكاً أهلها بحصار اقتصادي خانق حيث تضاعفت أسعار المواد الغذائية، وسط شح في المحروقات.

مناطق محررة

أولى المناطق المحررة وأكثرها حساسية هي داريا، القريبة من مواقع هامة في المزة وجبل قاسيون، وقد عجزت قوات النظام عن اقتحامها أو إعادتها إلى سيطرتها بعد خمسة أشهر من المحاولات المتكررة واليومية، وسط قصف يومي بالراجمات والمدفعية الثقيلة والطائرات المقاتلة.

وسجلت أكثر من حالة اعتقال لأبناء هذه المدينة بناء على الهوية، فضلاً عن إعدام ميداني للشبان الصغار الذين ينحدرون منها.

كما تشهد جبهة جوبر من وقت لآخر تقدماً للثوار نحو ساحة العباسيين، مما جعلها أيضاً عرضة للقصف المتواصل والعنيف لمنع تقدم الثوار.

الوضع ذاته على جبهة نهر عيشة ومخيمات الفلسطينيين والتضامن، حيث تقدم الثوار حتى بلغوا مشارف حي الميدان الذي يبعد عن منطقة البرامكة في وسط العاصمة ٢ كم فقط، فتشهد تلك المناطق قصفا عشوائياً بالأسلحة الثقيلة بشكل يومي.

الثوار يتريثون

أحد المقاتلين في منطقة جوبر (وهو من سكان حرستا) قال لـ «جسر»: نحن نتقدم بخطى مدروسة وتنسيق كامل مع كافة المحاور التي تعمل على إنهاك النظام، ومحاولة حصار المناطق بالتدريج والاقتراب من مركز العاصمة، وتجنب الدخول في معركة سريعة ومباشرة، لأننا نعلم أن النظام لن يتردد في تدمير المدينة وحرقها، وأن التكلفة البشرية في مدينة دمشق قد تصل إلى عشرات الآلاف في حال اختار الجيش الحر خيار المعركة المفتوحة بكافة المحاور.

تكاتف أهالي دمشق

أما أهالي المدينة فلا يزال النظام يفرض قبضته الأمنية عليهم، ويسعى بشتى الوسائل لإلهائهم عن الثورة بفرض حصار اقتصادي، ورغم ذلك يوجد الكثير من العوائل التي تقدم الدعم للثورة.

يقول «م.المهايني» وهو من أبناء حي الميدان إن «أهالي الحي احتضنوا النازحين، فلا يخلو منزل من عائلتين نازحتين أو أكثر، وهناك ورش تعمل على الطبخ للمشافي الميدانية والجيش الحر، وتحضير الأدوية والمساعدة في الإسعافات إن لزم الأمر»، ويضيف أن «النظام يعرف تماماً أن أهالي مدينة دمشق لن يؤيدوه، وهو يسعى منذ عدة عقود إلى تغير الصيغة الاجتماعية لمدينة دمشق، فأحضر الآلاف من مؤيديه، وتم توزيعهم في مناطق حساسة بدمشق مثل عش الورور، حي العرين، شارع نسرين، مزة ٨٦، حارة الجورة في الميدان، كي يدعموه في مثل هذه اللحظة، ويظهروا للعالم أن دمشق مؤيدة للنظام، لكن ما يحدث في كل مكان يثبت أن دمشق لم تكن مؤيدة له في يوم من الأيام، وها هو الآن يعمد إلى أسلوب العقاب الجماعي لترهيب سكان العاصمة وريفها».

حواجز وازدحام

ومن أشكال العقاب أيضاً داخل دمشق، زيادة عدد الحواجز المنتشرة في قلب المدينة وقد تم إحصاء أكثر من مئة وسبعين حاجز للنظام في مدينة دمشق وريفها القريب، وتسبب هذه الحواجز ازدحاماً مرورياً خانقاً وقد تضطر السيارات إلى الانتظار أكثر من ثلاث ساعات (عند حاجز نهر عيشة على سبيل المثال)، وكثيراً ما تقوم هذه الحواجز باعتقالات تعسفية وغير مبررة للمارة، كما يحصل في الحواجز القريبة من مخيم اليرموك أو عند مداخل برزة والقابون.

غلاء الغذاء

أسواق دمشق تشهد أيضاً نوعاً آخر من العقاب يتمثل بشح المواد المعيشية الأساسية وارتفاع اسعارها، التي تختلف بين يوم وآخر فتقول «سلوى» (ربة منزل) إن «الأسعار تقفز بين يوم وآخر، فقد زاد سعر أحد أنواع الأرز التي أشتريها خمسين ليرة خلال أسبوع، وهذا ما دفع غالبية معارفي إلى شراء كميات كبيرة من المواد الغذائية وتخزينها تحسباً لأي طارئ»، وفي الشهر الأخير فقط ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة ٤٠٪.

وأسبابه

يوضح «ع.ع» وهو أحد تجار سوق الهال أن سبب ارتفاع أسعار الخضروات هو هبوط الليرة أمام الدولار، وفقدان المحروقات لوسائل النقل، إضافة إلى الحصار الذي تتعرض له دمشق، حيث أن أغلب الطرقات الدولية يتم إغلاقها من وقت لآخر، وبالنسبة للخضار فكانت تصل إلى المدينة عن طريق حماه أو درعا، وبسبب الظروف الحالية لم يعد يوجد

مصدر سوى الأردن، التي تقدم البضائع بأسعار مرتفعة.

وشرح بالأرقام الارتفاعات التي حصلت في الأسعار مؤخراً فمثلا البندورة كانت في الشهر السابق تباع بخمسين ليرة للكيلو الواحد أما سعرها الحالي ثمانون ليرة وما فوق، والخيار أيضاً ارتفع سعره من خمسين ليرة إلى تسعين ليرة، وتخضع جميع أنواع الخضار والمواد الأساسية لنسبة الزيادة نفسها، والنظام يصدر وعوداً شبه يومية عن طريق المدراء والوزراء لتخفيف معاناة المواطنين من هذه الناحية دون أي شيء ملموس على أرض الواقع.

وحال المحروقات ذاته

كما أن العقاب طال المواد النفطية والمحروقات، وقد حدث نقص كبير في هذه المواد خلال الشهرين الأخيرين، فيضطر المواطن للوقوف ثلاث ساعات على أحد محطات الوقود، علماً أن مدينة دمشق فيها الكثير من المحطات التي تلبي حاجة جميع المواطنين، لكن معظمها تم إغلاقه، والمحطات التي تعمل هي خمس أو ست محطات في المحافظة فقط .

تهجير وتفجيرات

لقد أجبر تعامل النظام مع مناطق الريف الثائر بالعنف الدامي، أهالي هذه المناطق على النزوح إلى داخل دمشق فبات يسكنها ما يقارب ستة ملايين نسمة، يتجمعون الآن في مساحة ضيقة، وقد ازداد توترهم بعد أن طلب قائد لواء شهداء دوما الملقب أبو علي خبية منهم إخلاء المدينة من أجل العمليات العسكرية.

ولم يكتف النظام بذلك، فدائماً تشهد العاصمة تفجيرات ضخمة ويتم تبادل الاتهامات بين المعارضة والنظام حول منفذها، إلا أنها في النهاية تصب في خانة إرعاب المدنيين وحرف مسارهم عن الهدف الأساسي من الثورة وهو الحرية، لتصبح غايتهم (وقد نجحت هذه السياسة في بعض المناطق) عودة الأمن والأمان كما في العهد السابق.

الساحل السوري
الرفض داخل جغرافيا التأييد

جود حسون

لا يختلف اثنان في سورية وخارجها على أن الساحل السوري هو الخزان البشري الأول الذي يمد النظام بعناصره المسلحة النظامية وميليشيات الشبيحة، وحتى بمؤيديه والوجوه المدافعة عنه والقادرة حتى الآن على الخروج في مسيرة تهتف بخلود رأس النظام، إلا أن هذه الصورة الحقيقية للغاية لا تلغي نهائياً تلك التكتلات المعارضة والتجمعات الشبابية الثورية المتكونة بسرية كبيرة ضمن الجغرافية الأكثر خطورة والأكثر ولاءً وارتباطاً عقيدياً مع النظام، ذلك رغم طغيان النظام الكبير الذي مورس ضد مناطق الساحل السوري، والذي استطاع به قمع مظاهر الثورة في اللاذقية وجبلة وبانياس وغيرها من مدن الساحل، عن طريق الاعتقال والقتل والترهيب والتهديد بالإبادة من قبل المحيط الجغرافي المؤيد، لتبقى الظاهرة الثورية الوحيدة الواضحة للعيان، هي تمركز الجيش الحر في جبل الأكراد وجبل التركمان وسلمى وقدرته على مواجهة النظام من هذا الريف الذي يصعب على الجيش السوري السيطرة عليه.

وبعيداً عن التشكيلات المسلحة للمعارضة في ريف اللاذقية يمكننا رصد تلك التنسيقيّات التابعة للجان التنسيق المحلية، والتي تقوم بعملها بالتنظيم مع التنسيقيات الأخرى، وتتعرض التنسيقيات الساحلية لمحاولة طمس وتشويه من قبل النظام وعناصر أمنه العاملة على الأرض منها والالكترونية، خاصة تجاه تنسيقية بانياس وتنسيقية أحرار طرطوس وتنسيقية القدموس وتنسيقية حميدية طرطوس، وصولاً إلى ريف حماه حيث التنسيقية الأكثر نشاطاً وهي تنسيقية مصياف.

وتضم تلك التنسيقيات مجموعة كبيرة من المعارضين العاملين على الأرض سراً في عدة مجالات بدءاً من إغاثة النازحين ووصولاً إلى التنسيق مع الجيش الحر، وتمكنت تلك التنسيقيات في الفترة السابقة من تحقيق نتائج مهمة على الأرض، أولها تجميع الشباب الساحلي المعارض، ضمن أطر عمل ميداني، ورفد مختلف التنسيقيات في القطر بكوادر قادرة على العمل في مختلف

المجالات من المجال الطبي والإعلامي حتى المجال المسلح.

ومن اللافت للنظر عمل مختلف لتلك التنسيقيات والهيئات الثورية بأسماء مزيفة وألقاب حركية بشكل يختلف عن تنسيقيات الداخل والمنطقة الشرقية والجنوبية والشمالية، على اعتبار أنها تنسيقيات ملاحقة بشكل مباشر حيث تسجل عمليات اعتقال يومية في مدن الساحل بهدف الكشف عن تلك «الخلايا الخائنة» وفق توصيف فروع الأمن لها، فمع نهاية شهر آذار الماضي أقدمت فروع الأمن في مدينة اللاذقية على اعتقال عدد من النشاطين المدنيين والذين ما زالوا قيد الاعتقال حتى الآن منهم «رفيق محمد سعيد رجب، جمال محمد سعيد رجب، مصطفى عبد الله خديجة، عبد الكريم خديجة، بسام حليمة، أحمد شيخ خميس وغيرهم» ومن مدينة بانياس سجل في الثالث من نيسان الحالي اعتقال كل من «محمد يحيى الصباغ، محمد يوسف، هيثم الصباغ».

ولا تكاد تخلو أيدي الحواجز في الساحل السوري من ورقة أسماء مطلوبين جديدة كل يوم، فمنذ حوالي سنة وحتى الآن يتم تحديد ورقة حاجز رأس النبع في بانياس يومياً لتضاف إليها أسماء مطلوبين جدد وتحذف منها أسماء معتقلين، وفي الثاني من نيسان الحالي تم اعتقال الشاب حسن عبد القادر جلول على هذا الحاجز، بينما أضيفت في اليوم التالي أسماء مجموعة من أقاربه على ورقة مطلوبي الحاجز، ومن الجدير بالذكر أن الفرعين المسؤولين عن عمليات الاعتقال والملاحقة هما فرع أمن الدولة في محافظة طرطوس بقيادة العميد محمد زيتي وفرع المخابرات العسكرية بقيادة العميد عبد الكريم عباس.

وتواجه تيارات العمل المعارض في الساحل السوري بعيداً عن ملاحقة مؤسسات النظام الأمنية، خطر البيئة المحيطة واللجان الشعبية والأفراد العاديين، وهم الأكثر قدرة على اختراق تلك التشكيلات المعارضة بالعلاقات الشخصية وغيرها، بما أنهم لا يحملون صفة أمنية رسمية وإنما بدواعي ما يسمونه «العمل الوطني»، وكانت أغلب حالات الاعتقال والاقتحام التي تمارس في مدن الساحل، تتم عن طريق بلاغات وادعاءات من أفراد مدنيين، وهنا نذكر حادثة اعتقال نوار قاسم في مدينة طرطوس حيث تعرض للضرب وإطلاق النار على يد أفراد مدنيين، ثم تم اعتقاله مرتين.

تقوم التنسيقيات في حالة التشديد أو الحواجز أو الاعتقالات أو تسيير الدوريات بنقل المعلومات وتحذير الأهالي والشباب، وخاصة ممن هم متخلفون أو فارون من جيش النظام.

وتقوم التنسيقيات بعقد اجتماعات دورية فيما بينها، وتقسيم العمل بين أفرادها في مختلف المجالات، إضافة إلى تسهيل القيام بأي عملية يريد الجيش السوري الحر إنجازها، ورصد كل ما هو جديد في الشارع المحلي، بحسب «خالد ساحلي» من تنسيقية بانياس.

وعن طبيعة عمل تنسيقيتهم يقول ساحلي «نقوم بالتنسيق مع مختلف اللجان والتنسيقيات المحيطة بنا ومع الهيئة العامة، بهدف تحديث أساليب العمل، وتسهيل التنقل بين المدن، وحماية شبابنا من طغيان حواجز الأمن والشبيحة، إضافة إلى تأمين الهروب الآمن لمحندينا من جيش الأسد».

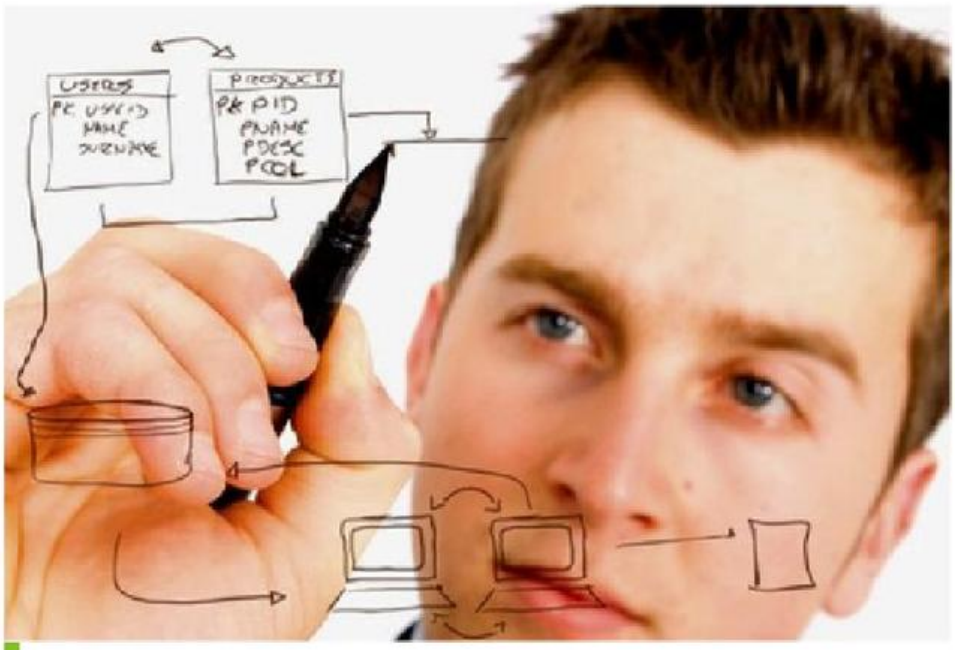

كيف تخطط لمشروع ناجح؟ جمعية إغاثية طبية نموذجاً

غياث بلال/ مجموعة "نهضة" لإدارة المشاريع الاستراتيجية

تخطيط وتنفيذ مشاريع ناجحة يحتاج إلى خبرة وتجربة، ويحتاج قبل ذلك إلى دراية وبعض المعرفة في علوم الإدارة ووضع الاستراتيجيات، وقد لا يتقن بالضرورة كل إنسان هذا الفن.

سأحاول فيما يلي إعطاء لمحة سريعة عن الأساسيات التي يجب أن يراعيها أي شخص يسعى للتخطيط لمشروع ناجح، وآمل أن يجد القارئ فيها الفائدة والعون، مع العلم أن الموضوع أوسع بكثير من أن يختصر في مقال، ويعتمد أساساً على التجربة، وعلى دراسة الحالة وحيثياتها التي تختلف دائماً باختلاف المشروع.

ماذا يعني التخطيط لمشروع؟

التخطيط لمشروع هو تحويل أفكار محددة إلى برنامج عمل من خلال خطة تنفيذية، وإسناده إلى أشخاص مؤهلين ينفذونه وفق مخطط زمني واضح.

أما مقياس نجاح أي مشروع فيكون من خلال محاكمة النتائج في نهاية الفترة الزمنية المقررة له مع الأهداف المرسومة للمشروع في بدايته. كما أن كل مشروع يمر بثلاثة مراحل: الولادة (التخطيط)، التنفيذ، ثم الانهاء، وتسليم المخرجات أو إعلان النتائج.

كيف يمكن تحويل الأفكار إلى خطة تنفيذية؟

يجب الانطلاق من الغرض الذي وضع لأجله المشروع وصياغته بأهداف واضحة و جلية، كما يمكن الاعتماد على مبدأ «سمارت» الذي وضعه «جورج دوران» لصياغة الأهداف والخطط التنفيذية حيث ينطلق من المبادئ التالية: التحديد، إمكانية القياس، إمكانية التحقيق، الواقعية، التحديد ضمن إطار زمني، أي أن الأهداف التي سأضعها لمشروعي يجب أن تكون محددة بوضوح ودقة، وقابلة للقياس، وقابلة للتحقيق، وواقعية، ومحددة بإطار زمني.

سنتناول هذه المبادئ الخمسة بشيء من التفصيل:

– الأهداف يجب أن تكون محددة بوضوح ودقة، وهذا يكون عن طريق طرح الأسئلة الخمسة التي تبدأ بالكلمات: ماذا، كيف، من، أين، كيف.

أي ماذا أريد أن أنجز بالضبط؟ كيف سأقوم بإنجاز ذلك؟ من سيكون له أثر في العمل الواجب القيام به؟ أين سيكون ذلك العمل؟ ما المتطلبات التي أحتاجها للقيام بالعمل؟، وما العوائق التي من الممكن أن تقف في طريقي؟

– الأهداف يجب أن تكون قابلة للقياس، ويمكن التأكد من مدى تحقيقها، أي أنه من الضروري وجود معايير لقياس مدى التقدم في العمل وتحقيق الأهداف، ويوجد معايير للتأكد من الوصول للهدف المنشود.

– قابلة للتحقيق، أي أنه يمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال إستراتيجية تنفيذية سليمة، وذلك يكون من خلال توصيف المراحل والأعمال اللازمة للوصول إلى الأهداف المنشودة، وإسناد هذه الأعمال إلى أشخاص محددين يتمتعون بمهارات تؤهلهم للقيام بهذا العمل.

– واقعية ضمن الأدوات المتاحة، بمعنى آخر أن هذه الأهداف هي ذات جدوى ومعنى وتستحق هذا العناء والعمل، وهذا ما يسمى بدراسة جدوى المشروع.

– محدودة بإطار زمني، يجب تحديد إطار زمني لتنفيذ أية خطة، إذ أنه لا يوجد مشروع دون إطار زمني.

فعلى سبيل المثال لنفترض أننا نريد التخطيط لإشادة جمعية إغاثية طبية، ونود وضع دراسة وخطط لها، البداية تكون من خلال طرح جملة من الأسئلة، على سبيل المثال لا الحصر:

— هل الهدف منها مساعدة المحتاجين أم تشغيل طاقم من الموظفين والأطباء الباحثين عن عمل؟

— هل الهدف منها تقديم خدمات مجانية للمجتمع أم بيع الخدمات بسعر التكلفة للمحتاجين (أدوية، خدمات طبية، وغيرها)؟

— هل الهدف منها تغطية الخدمات الطبية في منطقة ما بالكامل أم مساندة مشافي موجودة؟ وما عدد المرضى الذين سيعالجهم المستوصف في اليوم؟

— هل هناك هدف سياسي وراء العمل الإغاثي، أم أنه مجرد عمل خيري وخدمة للمجتمع بسبب وجود عجز في هذا المجال؟

— هل هناك هدف ربحي وراء عمل الجمعية، أم أنها لا ربحية؟

— أين ننوي إنشاء هذه الجمعية؟ هل هناك إمكانية لبنائها في المنطقة المرغوبة أم أنه لا يمكن إيصال مواد البناء للمنطقة المستهدفة؟ في حال تم بناؤها. وهل يمكن تزويدها بالمعدات والأطباء، أم أن المنطقة لا يتوفر فيها أطباء، ومحاصرة لا يمكن إيصال معدات طبية لها؟

— هل هناك جمعيات أخرى تقدم نفس الخدمات في المدينة المزمع العمل فيها؟

— هل الأنسب تحويل الجرحى لقرية أو مدينة مجاورة لديها جمعية طبية أم أننا فعلاً نحتاج افتتاح مستوصف في هذه المدينة؟

— هل الأنسب أن نفتتح عيادة أم مستوصف أم مشفى؟

— متى يتوجب على الجمعية المباشرة بالعمل؟ في حال تأخرت، هل سيتم افتتاح جمعيات أخرى من أشخاص آخرين؟

— من هي الجهات الممولة لهذا العمل؟ وهل يمكن التواصل معها والحصول على تمويل منها؟

— من هو الفريق الذي سيقوم بالعمل في الجمعية؟ هل لدي القدرات والشبكة اللازمة للوصول للكفاءات اللازمة؟

— كم طبيب وممرضة أحتاج لعلاج عشرة مرضى يومياً؟

للإجابة على الأسئلة أعلاه نحتاج أولا معلومات

ص 9 ←

محمد «حاف» باريش
بطل سراقب الذي لا يتنسى

ولد محمد في سراقب عام ١٩٨٨في أسرة تسمي جميع أبنائها بأسماء مركبة تبدأ بمحمد، محمد سعد، محمد مقداد، أما محمد فلم يكن له اسم مضاف، فصاروا ينادونه بمحمد «حاف»، ثم أصبح اسمه حاف فقط.

كان طالباً في معهد إدارة الأعمال عندما تفجرت الثورة، وفي اليوم نفسه الذي خرجت فيه مظاهرات درعا خرج حاف هاتفاً في شوارع البلدة الشمالية العريقة «ما في خوف ما في خوف».

أصبح محمد حاف بين ليلة وضحاها قائدا للمظاهرات، يلتف حوله أبناء البلدة، خاصة الأطفال، الذين وجدوا فيه أمثولة مذهلة.

اعتقل من محل ذويه في ٢٠١١/٥/١، ورحّل إلى فرع فلسطين ليطلق سراحه بعد عشرين يوماً، ليعود إلى قيادة المظاهرات، فقاد مظاهرة عقب سقوط أول شهيد في سراقب، حرق فيها مبنى حزب البعث هناك.

اعترض سلمياً رتلاً من الدبابات كان متوجها إلى جسر الشغور عبر الطريق الدولي في ٢٠١١/٩/٨، وعندما بدأ الشبيحة باختطاف وإهانة المتظاهرين، كان محمد حاف أول من أطلق النار على شبيح داس على رأس أحد المتظاهرين.

شكل بعد ذلك كتيبة «القعقاع»، وشارك في كافة المعارك التي دارت حول سراقب، ووقف بحزم بوجه عصابات اللصوص التي بدأت بالظهور مستغلة حالة الفوضى.

قاوم مع عدد قليل من المقاتلين جيش النظام عندما اقتحم سراقب أول مرة في ٢٠١٢/٣/٢٧، مرتكباً مجزرة راح ضحيتها ٤٢ شهيداً بينهم شقيقه وابني أخته وعدد من أفراد كتيبته.

عندما حاولت أرتال من الجيش اقتحام سراقب مرة أخرى، تصدى لرتل من الدبابات عند مدخل سراقب الشرقي، بعد أن وقع خطأً في مرمى نيران دبابة مع أربعة من رفاقه، فقرر أن يغطي عليهم ريثما يهربون، فنجح في إشغال الدبابة إلى أن هرب الآخرون، لكنه استشهد بعد ذلك ظهر يوم ٢٠١٢/٤/١.

أصبحت صورته أيقونة للثورة في عموم المنطقة، وتسمت كتيبته، التي لا تزال تواصل العمل لتحرير سورية، باسم كتيبة «محمد حاف».

تتمة الموضوع ص 8

موثوقة وصحيحة، بعد الإجابة عنها ونقاشها مع أشخاص مختصين وأصحاب خبرة، يمكن لنا الوصول لإجابات نصوغها في خطة مشروع كما يلي:

الهدف: جمعية إغاثية طبية غير ربحية ولا تتبع لأي جهة سياسية، تقوم بتقديم خدماتها في مدينة مورك بريف حماة، ولديها القدرة على معالجة ثلاثمئة مريض في الأسبوع، وتتسع لسبعين سرير. (هدف واضح ومحدد وقابل للقياس وقابل للتحقيق).

المتطلبات والاحتياجات نتيجة المعلومات والبحث الذي تم إجراؤه:

- بناء مساحته تسعمئة متر مربع في قلب مدينة مورك على أن يكون الوصول له من خلال شارعين ممكن على الأقل.
- طاقم من ثمانية أطباء واثنين وعشرين ممرضة ومحاسب ومدير وبواب وسائقين وأربعة مستخدمين.
- سيارتا إسعاف مجهزتان
- الأجهزة الطبية التالية: .....، ويمكن أن تطول القائمة.

الخطة التنفيذية: تقوم الخطة التنفيذية بإسناد مهام محددة لأشخاص محددين خلال إطار زمني معين، كأن نقول:

مهمة ١: البحث عن المكان المناسب لتشييد الجمعية الطبية، مسؤولية زيد، ويجب إنجاز هذه المهمة خلال ثلاثين يوم، وتعتبر المهمة منجزة في حال كان المكان الذي تم إيجاده يحقق المتطلبات كما هي موصوفة في قائمة المتطلبات، ونال موافقة مدير المشروع.

مهمة ٢: البحث عن الكفاءات الضرورية لعمل المشفى والتعاقد معها، مسؤولية فلان ويجب إنجاز هذه المهمة خلال تسعين يوم، وتعتبر المهمة منجزة في حال كان الأشخاص الذين تم التعاقد معهم لديهم الكفاءات الموصوفة في قائمة المتطلبات والاحتياجات، ونالت موافقة مدير المشروع. مهمة ٣: وهكذا.

يمكن الاستعانة بجدول «راسي» لتوزيع المسؤوليات «RACI»، ويمكن قراءة المزيد عنه في صفحات الإنترنت.

الجدول الزمني: يجب وضع مخطط زمني لكل المهام الواجب تنفيذها ومراعاة عدم تضارب الخطوات التنفيذية.

الميزانية: يجب دراسة تكاليف الخطوات التنفيذية للمشروع بشكل واقعي، والاستعانة بأصحاب الخبرة من أجل تجنب المفاجآت السلبية، ويجب بعد ذلك التفكير بطرق الحصول على التمويل المناسب لتغطية هذه التكاليف، وذلك يكون عادة من خلال البحث عن أصحاب المصلحة في هذا المشروع.

يجب في كل مشروع مراعاة عدم تضارب المصالح كي ترتفع فرصه في النجاح، فعلى سبيل المثال وجود مستوصف خاص في المدينة في مثالنا السابق، يعمل لقاء أجر سيتضرر بشكل كبير من مشروعنا، وسيسعى نتيجة لذلك إلى إفشال المشروع بكافة الوسائل، إذا كان أصحاب المصلحة لهم حصة في ذلك المستوصف، فلا يمكن لنا التعويل على تمويلهم أو على استمرار دعمهم، وفي حال كان أحد شركائي من المالكين لمستوصف في القرية الكبيرة، فسيعتبر مشروعي هذا منافساً له. أحد أهم أسباب النجاح هو استكشاف أسباب تضارب المصالح في وقت مبكر، ومعالجتها بشكل سليم.

لعل في هذه العجالة عون ومدخل لكل من يرغب بإدارة مشاريع ناجحة، مع العلم أن الموضوع واسع جداً، وهناك مجلدات وكتب كثيرة تتكلم حول علم إدارة المشاريع والتخطيط لها. كما أنه لا بد من الإشارة إلى أن أي مشروع ناجح يكون عادة نتيجة للعديد من التجارب الفاشلة التي سبقته، حيث أن أولى التجارب غالباً ما تكون غير ناجحة.

بعد أن غادرت «التأييد» إلى «الحياد»

جرمانا.. هل تثور؟

زين عبود

جرمانا، تلك البلدة التابعة لريف دمشق، والوحيدة التي ما تزال عصية على رياح الثورة، رغم أن كل البلدات المجاورة لها (بيت سحم، عقربا، المليحة) شهدت أحداثاً دامية ولا زالت، إلا أن جرمانا أصرت البقاء على موقفها الذي اتخذته منذ اندلاع الثورة «نحن مع النظام» وإن خفت المظاهر الاحتفالية المرافقة لهذا التأييد.

سكان جرمانا المدنيين يعتبرون أنفسهم «لا حول ولا قوة لهم» وأن «العصابات» ستستهدفهم إن لم يكن اليوم فغداً، لذا تم تجنيد شبان كثر من عائلات جرمانا في تنظيم «اللجان الشعبية» وتسليحهم لحمايتها من «العدو المنتظر»، كان هذا في بداية الثورة أما الآن فقد انخفضت أصوات الأهالي كثيراً وغابت احتفالاتهم وتغنيهم بالقائد، ليحل محلها ترقب وصمت مطبق بانتظار القادم، أما شبان اللجان فازدادوا حدة وقناعة بنظرية «التآمر» عليهم.

باتت جرمانا اليوم الملجأ الأول لنازحي الأرياف المجاورة، من أراد أن ينزح إليها عليه إما أن ينزح بصمت أو أن يعلن بصوت عال رفضه لل «الإرهابيين الذي يستهدفون الجميع»، وبسبب الإقبال الكبير على الاستئجار قام قسم كبير من الأهالي بتأجير منازلهم لنازحين، والسفر إلى السويداء كونها تعتبر أكثر أماناً.

خلال الأشهر الأخيرة شهدت جرمانا وما تزال أحداثاً كان المدنيون البسطاء ضحيتها، وتمثلت بالتساقط اليومي لقذائف الهاون على المدينة الذي يخلف قتلى وجرحى بالعشرات.

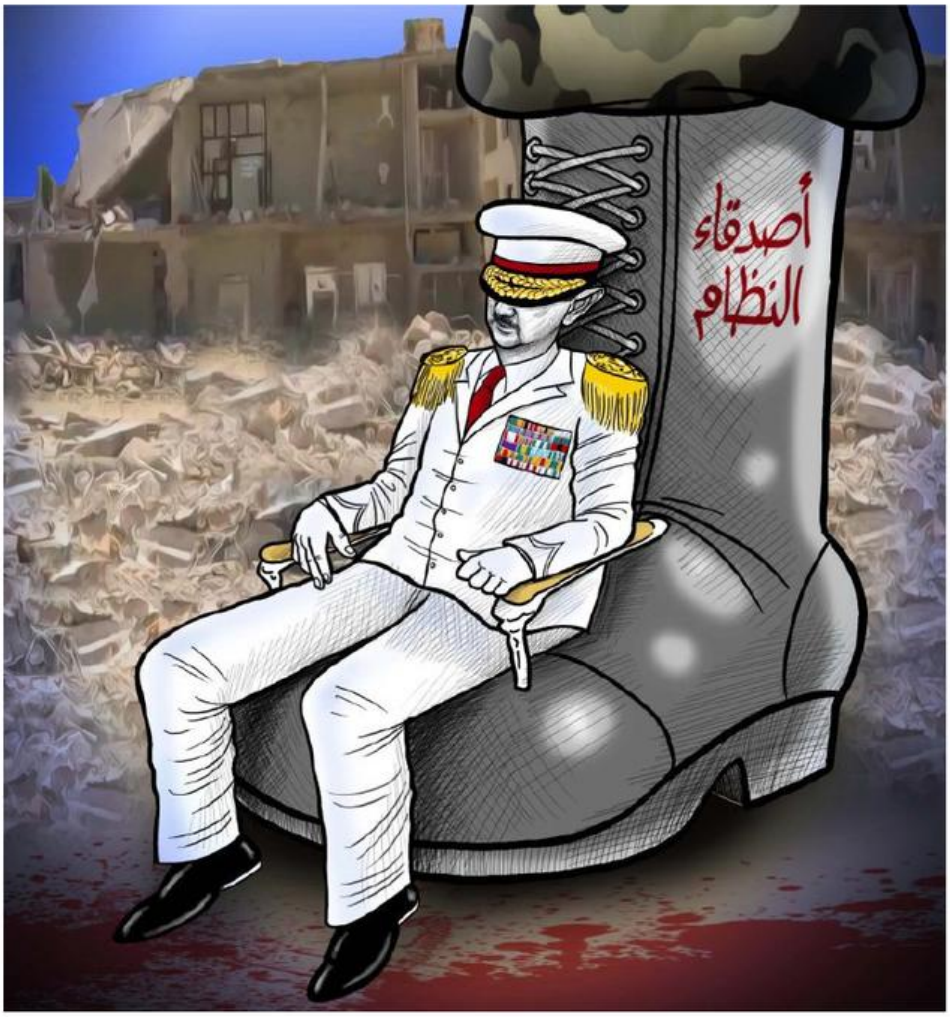

سقطت منذ يومين ثلاثة قذائف هاون على مركز انطلاق «البولمان» إلى السويداء، فاستشهد أربعة مواطنين وجرح أكثر من عشرين، لم يتأثر المارة كثيراً بالحدث رغم أن أصوات سيارات الإسعاف تملأ المكان، ردود أفعالهم لم تكن بمستوى الحادثة، الكل تابع مسيره وحديثه، ومن كان يضحك استمر بذلك، لقد أصبح الأمر واقعاً يومياً، وكما يرددون «بدنا نعيش شو نموت بالحياة يعني؟».

عندما تقع القذائف تستنفر ميلشيات الشبيحة (اللجان الشعبية) التي تنتشر في كافة حارات جرمانا، بشكل استعراضي للعضلات والسلاح، رغم أن تلك العضلات والأسلحة لم تمنع السيارة المفخخة التي دخلت حارة الأرمن وانفجرت، فاستشهد أكثر من عشرة مواطنين، ولم تقف بوجه السيارتين اللتين انفجرتا في ساحة الرئيس، حيث سقط حينها أكثر من خمسين شهيد، فالسيناريو عندما يكون مرسوماً وجاهزاً لن يقف بطريقه بعض «شبيحة اللجان الشعبية».

رغم أن أهالي جرمانا يصفون موقفهم الآن بـ «الحيادي» بعد أن كان في السابق مؤيداً بشدة، إلا أنها أصبحت في مرمى النيران، فاشتباكات الجيش الحر والجيش النظامي أسفرت عن سقوط العديد من القذائف المجهولة المصدر، فضلاً عن تفجيرات لم تتضح هوية منفذها، ومع ذلك تصر جرمانا على أن تدفن قتلاها وتداوي جرحاها بصمت.

لا يمكن إنكار وجود أصوات معارضة داخل جرمانا، يتجسد نشاطها بالعمل الإغاثي بتقديم المساعدة والدعم للنازحين، إلا أنها لا تتعدى إطار ذاك النشاط الإنساني، ويتهكم شبان معارضون عند سؤالهم فيما إذا كانت جرمانا ستثور قائلين «يا ريت، بس بعد شو؟».

تفجيران في ساحة الرئيس خلفا أكثر من خمسين شهيد